

التمثيل النحويّ في المؤلفات النحويّة القديمة (كتاب الواضح للزبيدي) أنموذجا

- The syntactic representation in ancient grammatical writings (Al-wadhih by al-Zubaidi) as a model.

سالم شرابي*

جامعة البليدة 02 (الجزائر)

abouwidad1976@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/11/26

تاريخ الاستلام: 2024/03/28

ملخص:

سيركز البحث على دراسة التمثيل النحويّ عند القدامى من خلال دراسة للتمثيل في مؤلّف من المؤلفات التعليميّة القديمة، وهو كتاب منشور يتمثّل في (كتاب الواضح) لأبي بكر الزبيديّ (ت 379هـ)، محاولا في البداية بيان المقصود بالمثل، وبيان الفرق بينه وبين الشاهد النحويّ، وطبيعته، وطريقة صياغته، وأهم خصائصه، وما مدى تبيانه للقاعدة، كلّ ذلك انطلاقا من المدونة السّالفة الذكر، ثمّ يشير البحث في خاتمته إلى إيجابيات منهج القدامى في التمثيل وسلبياته، وما مدى ملائمة هذا المنهج لتعليمنا المعاصر.

الكلمات المفتاحية: التمثيل - النحويّ - المؤلفات النحويّة - كتاب الواضح - الزبيدي .

Abstract:

The research will focus on the study of the grammatical examples of the ancients through a study of representation in a book of old educational literature, which is a book represented in (El-wadhih) by Abu Bakr Al-Zubaidi. And its nature, the way it was formulated, its most important characteristics, and the extent to which it clarifies the rule, all of this is based on the aforementioned code, then the research in its conclusion indicates the advantages and disadvantages of the ancients' approach to representation, and the suitability of this approach to our contemporary education.

Keywords: The syntactic representation, ancient grammatical writings, Al-wadhih -Al-Zubaidi

. مقدمة:

لقد حرص اللّغويّون والنّحاة المتقدّمون على جمع اللّغة من مصادرها الأصليّة المتمثّلة في الكلام العربيّ الفصيح المنقول النّقل الصّحيح، وبنّوا على أساسه قواعدهم النّحويّة والصّرفيّة، ولمّا بدأ التّأليف في علم النّحو، كان من أوّل ما حرص عليه المؤلّفون الاستدلال والبرهنة على صحّة ما يقرّرون من قواعد، لذلك كان الاهتمام بالشّواهد النّحويّة الفصيحة مطلباً ملحاً لا تخلو منه هذا المؤلّفات خاصّة المطوّل منها ككتاب سيّويه، ومقتضب المبرّد، وأصول ابن السّراج، وهو في الغالب شأن كلّ الكتب المطوّلة التي جاءت في هذه المرحلة؛ لأنّها مرحلة تقرير القواعد مع اختلاف المذاهب، فكان كلّ مذهب يسعى للتّدليل على صحّة ما يذهب إليه، ويناقش حجّة المخالف، غير أنّ هذه المرحلة لم تخلُ من كتب مختصرة، كانت متوجّهة لفئة المتعلّمين، قد اقتصر فيها أصحابها على بيان القواعد النّحويّة الأساسيّة دون الاهتمام بالشّاهد، أو مواطن الخلاف، واكتفوا بصوغ أمثلة توضّح القاعدة، وتطابق المقصود بلفظ سهل، موجز، عوض الشّاهد الّذي يحتاج فيه المتعلّم إلى معرفة معنى بعض ألفاظه أوّلاً، وفهم معنى الشّاهد ثانياً.

ومّا لا شكّ فيه أنّ هذا النوع من المؤلّفات يختلف عن تلك التي تسعى للتّوسّع في مسائل النّحو بذكر المسائل الفرعيّة، والاستدلال لها، وذكر الخلاف الواقع بين النّحاة مع الاهتمام بذكر حجّة كلّ فريق.

لقد كان التّأليف النّحويّ يتراوح بين مؤلّف تعليمي، وآخر يقرّر حجّة المذهب ويناقش حجج المخالف، غير أنّه بعد مرور السّنين، وتباعّد النّاس عن زمن الفصاحة، أصبحت الحاجة لمعرفة قواعد اللّغة ملحّة، الأمر الذي حدا بكثير من النّحاة لوضع مؤلّفات تعليميّة موجهة للمتعلّمين على اختلاف مستوياتهم، نظماً ونشراً، وكان من بين أشهر ما ألّف في هذا الميدان كتاب (الواضح) لأبي بكر الزّبيديّ الإشبيليّ وهو من أوائل ما ألّف للمتعلّمين.

ولمّا كانت كتب النّحو التعليميّة المختصرة محلّ اهتمام الباحثين والدّارسين منذ القدم إلى يومنا هذا -لأنّها المفصح عن مناهج التّدريس المعتمدة في تلك العصور- رأيت أن يكون كتاب (الواضح) موضع دراسة في جانب من جوانب تعليميّة اللّغة العربيّة وهو طبيعة المثال النّحويّ الذي اعتمده الزّبيديّ في هذا المؤلّف.

1- المثال والشّاهد في النّحو العربيّ:

يكثّر في كتب النّحو ذكر مصطلحين هما: المثال والشّاهد، وهما معتمد النّحويّين في إيضاح القاعدة النّحويّة تقريب الحكم النّحويّ للمتعلّم والدّارس.

ولا شكّ أنّ بينهما فرقاً، فقد فرّق النّحاة بينهما، فالشّاهد عندهم لما كان فصيحاً من الكلام؛ لأنّه دليلٌ وحجّة يؤتّى به للاستشهاد والاحتجاج على صحّة قاعدة، أو ردّ حكم من الأحكام، فهو «الجزئيّ الَّذي يُستشهد به في إثبات القاعدة من التّنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بهم»⁽¹⁾، ويبيّنوا في كثير من المواضع ما جاءوا به على سبيل التّمثيل والاستئناس لا الاستشهاد وهو المثال النّحويّ، وذكروا أنّ «الجزئيّ الَّذي يُذكر لإيضاح القاعدة، وإيصالها إلى فهم المستفيد»⁽²⁾.

وهذان التعريفان - كما هو واضح - تعريفان للشّيء ببيان غايته، ففيهما بيان أنّ وظيفة وغاية الشّاهد هو الاستدلال والاحتجاج بكلام فصيح لإثبات حكم، أمّا المثال فيؤتّى به لإيضاح حكم أو قاعدة، ولم يشترطوا فيه الفصاحة.

وعليه فالفرق بين الشّاهد والمثال أو بين التّمثيل والاستشهاد واضح، فما كان عربيّاً فصيحاً فهو الشّاهد، ويؤتّى به للاستشهاد والتّمثيل معاً، وما كان من غير الفصيح فهو المثال، ويؤتّى به للتّمثيل والتّوضيح.

ويدخل في التّمثيل تلك الأبيات التي يذكرها النّحاة لشعراء مؤلّدين، وكذا الأبيات المصنوعة التي لا يعلم فصاحة قائلها، ومن هنا نقول إنّ «الشّواهد كلامٌ من يُستدلّ بقوله من كتابٍ أوسنة أو كلام العرب، والأمثلة أعمّ من ذلك، فالشّاهد يجب أن يكون من كلام الغير، وفي المثال لا يجب»⁽³⁾.

وبين الشّاهد والمثال عموم وخصوص، فكلّ شاهدٍ مثالٌ، وليس العكس صحيحاً؛ ذلك أنّ الشّاهد يصحّ أن يؤتّى به لإثبات حكمٍ، أو للتّمثيل له، ولا يكون المثال إلّا لتوضيح القاعدة، فالشّاهد أعمّ من المثال، فإذا جئنا لمصطلحي التّمثيل، والاستشهاد وجدنا التّمثيل أعمّ من الاستشهاد؛ لأنّ التّمثيل يكون بالشّاهد، أو المثال، أو بهما معاً، ولا يكون الاستشهاد إلّا بالشّاهد خاصّةً.

وهناك فرق آخر بينهما من جهة الدّلالة على الحكم، فقد قرّر النّحاة أنّ الشّاهد لا يكون شاهداً إلّا إذا كان نصّاً في المسألة، فلا يكفي فيه الاحتمال إلّا ما جيء به للاعتضاد وتقوية ما هو نصٌّ في المسألة، «فالشّاهد يجب أن يكون نصّاً فيما يُستشهد به، ولا يكون محتملاً لغيره»⁽⁴⁾، ولهذا كان من قواعدهم أنّ (الدّليل إذا تطرّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال)⁽⁵⁾.

أمّا المثال فلا يشترطون فيه هذا الشرط، بل (المثال يكفي فيه الاحتمال)⁽⁶⁾؛ لأنّه للتّمثيل لقاعدة قد صحّت.

وثمّت فرقٌ ثالثٌ وهو أيضاً جوهريٌّ في العملية التعليمية، أو في عملية التمثيل للقاعدة أو الاستشهاد لها، وهو كون الشاهد في الغالب مجتزأً من نصٍّ، الأمر الذي يجعل التحويلي قد يُخطئ في الاستشهاد به، وإسقاطه على مسألة بعينها، وكم في كتب النحو من اعتراضات على الشاهد بسبب عدم الاطلاع على ما قبله أو ما بعده، ومن أوضح الأمثلة على ذلك استشهاد الكوفيين على إعمال الأول بقول امرئ القيس⁽⁷⁾:

فلو أنّ ما أسعى لأدقّ معيشة... كفاني ولم أطلب قليل من المال

فقال البصريون: إنّ البيت ليس من باب التنازع بدليل ما بعده⁽⁸⁾:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّل... وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

و«لأنّ معنى البيت: إنّني لو سعيّت لمنزلةً دنيّة، كفاني قليل من المال، ولم أطلب الكثير... ولو نصب "قليلًا" بـ "أطلب" استحال المعنى، وصار التقدير: "كفاني قليل" ولم أطلب قليلاً»⁽⁹⁾، وإنّما وقع الخطأ في الشاهد لما كان معزولاً عمّا بعده.

أمّا المثال فلا يقع فيه ذلك؛ لأنّه مصنوع في تركيب أو قالب على وفق القاعدة التي يُرجى إيضاحها، بل قد يصنع على أمور افتراضية لا وجود لها في كلامهم قصداً لتمارين الطلاب على القياس والأوزان، وهو ما يسمى بقياس التمارين غير العملية، كقولهم: (ابن لي من (ضرب) على مثال (جعفر)، فيقال: (ضرب).)

أمّا في المناهج الحديثة التي تتبنّى المقاربة النصّية، والتي تنطلق من النصّ في تقرير القواعد التحويلية والصرفية، فعليها أن تراعي المعنى قبل إيراد المثال؛ حتّى لا يكون المثال غير مطابق للقاعدة.

أمّا الفرق الرابع فهو أنّ الشاهد لا يكون إلّا فصيحاً مسموعاً، ومعناه أنّ كلّ التراكيب المستشهد بها ثابتة عن الفصحاء، على عكس المثال فكثيراً ما كان النحاة يستعملونه في إحداث تراكيب غير مسموعة، متوصّل إليها عن طريق القياس، وأكثر ما كان ذلك في علم الصرف في ما يسمّونه بالتمارين غير العملية تدريباً للمتعلّمين على الأوزان كما مرّ.

2- التمثيل في كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي:

بعد كتاب الواضح للزبيدي من أقدم المؤلفات التحويلية الموجهة للمتعلّمين، ومن أفضلها عرضاً ومادّةً، ولذلك لقي هذا الكتاب إشادةً واهتماماً من العلماء، فهذا ابن حزم الأندلسي - وهو الذي دعا إلى تيسير النحو وعدم شغل ذهن المتعلّم بمسائل الخلاف والعلل - قد أرشد إلى هذا الكتاب كمادّة تُوجّه للمبتدئين في تعلّم النحو، وفي ذلك يقول عن تعلّم النحو: «وأقل ما

يجزئ من النحو كتاب (الواضح) للزبيدي، أو ما نحا نحوه كـ (الموجز) لابن السراج، وما أشبه هذه الأوضاع الحقيقيّة.»⁽¹⁰⁾

لقد تقصّد الزبيدي في كتابه هذا التيسير والتبسيط، (فقد اتّجه في كتابه الواضح إلى اليسر، وإلى كلّ ما يسهّل على الناشئ والمتعلّم فهمه، وإدراكه لقضايا النحو، إذ سلك منهجاً علمياً، فأكثر من إيراد الأمثلة السهلة الشائعة الاستعمال)⁽¹¹⁾، فكان سهل العبارة، سهل التمثيل، يكاد يخلو كتابه من الشواهد، «ولعلّ الزبيدي قد أدرك بسعة اطلاعه، وثاقب رأيه أنّ الاستشهاد بالآيات القرآنيّة، والأشعار والأمثال وفصيح النثر إنّما يهدف إلى إثبات قاعدة لغويّة، أو الاستدراك عليها، أو التنبيه إلى الفصيح الذي لا يشمل القياس، في حين أنّ التراكيب الصّحيحة من الأمثلة السهلة التي تتبع من اهتمامات المتعلّم وبيئته هي وحدها التي تستطيع أن توضح القاعدة اللغويّة، وتجعلها أقرب إلى نفسه، وأكثر اتّصالاً بحياته»⁽¹²⁾، بل رسم لنفسه في هذا الكتاب الوجوه السهلة في الإعراب التي يستوعبها المتعلّم بكلّ يسر وسهولة، ولا بأس أن نمثّل لهذا المسلك بمثالين اثنين:

المثال الأوّل: إعراب المرفوع بعد (حبّذا): يقول: «(حبّذا): معناه المدح، وأصلها: (حبّ ذا الشّيء)، (حبّ): فعلٌ ماضٍ، و(ذا): اسم المشار إليه، ثمّ كثر استعمالها حتّى صار (حبّ) و(ذا) كلمة واحدة. وصارت (ذا) كالباء من (ضرب)، فارتفع ما بعدها من الأسماء بها، تقول: حبّذا عبْدُ الله، فـ(عبْدُ الله) رُفِعَ بـ (حبّذا)، وكذلك (حبّذا الرّجلان)، و(حبّذا المرأة)، وزعم قوم أنّ (عبْدُ الله) ابتداء، و(حبّذا) خبره، والذي قدّمت أحبّ إليّ.»⁽¹³⁾

وهكذا ترى كيف سلك سبيل الإعراب السهل الذي يخلو من التّقديم والتّأخير، ويكون سهل المأخذ عند المتعلّم، وانظر أيضاً إلى كثرة تمثيلاته وإعراب هذه الأمثلة حتّى تتوضّح في ذهن المتعلّم، وهذا المنهج - أعني كثرة الأمثلة وإيضاحها إعراباً وبيان معنى بعض ألفاظها - سلكه في كلّ كتابه، والذي دفعه إلى ذلك هو مزاولته مهنة التعليم فقد كان مؤدّب ولد الحاكم المستنصر بالله، الأمر الذي جعله يعرف مستوى المتعلّم، وطرق إيصال المعلومة في يسر ووضوح.

المثال الثاني: جعله الأمر مجزوما لا مبنياً، وقرنه بالتّهي في كون الفعل المنهّي عنه يكون مجزوماً، وجعل الجزم للأمر والتّهي، فكأنّه أراد من المتعلّم أن يدرك العلاقة التي بين الأمر والتّهي من جهة المعنى والإعراب، فالأمر نقيض التّهي، وأعطى كليهما حكماً واحداً وهو الجزم؛ لأنّهم (قد يحملون الشّيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره)، وإنّما جعل الأمر مجزوماً لا مبنياً تقريباً

للمتعلم؛ إذ إنّه بعد أن عرّف الفعل المضارع المجزوم وعلامات جزمه، أراد أن يعرف المتعلم أنّ الأمر والتّهي أيضاً له علامات جزم المضارع، وهو عين ما فعله ابن آجروم في الآجروميّة؛ إذ جعل الأمر مجزوماً أبداً، وهذا المسلك للمتعلم أيسر من جعل الأمر مبنياً - وإن كان مذهباً مرجوحاً - وسأورد باب الأمر والتّهي كاملاً؛ ليكون مادّةً لدراسة التّمثيل في كتاب الواضح، وسأخرج عن هذا النّص إلى مواضع أخرى من الكتاب متى دعت الحاجة إلى ذلك.

ويقول الزبيدي في باب الأمر والتّهي: « وَمَا يَجْزُمُ الْأَفْعَالُ أَيْضًا: الْأَمْرُ وَالتَّهْيُ.

تقول في الأمر إذا خاطبت مذكراً: (اسْمَعْ). اسمع: جزم بالأمر، وفيه ضمير الفاعل المخاطب، كأنّه قال: اسمع أنت.

ومثله: (انْطَلِقْ)، (أَخْرُجْ)، (تَكَلِّمْ)، (اضْرِبْ زَيْدًا). اضرب: جزم بالأمر، و زيداً: مفعول به. والفاعل مضمّر في اضرب، وكأنّه قال: اضرب أنت زيداً. (أَكْرَمْ عَمْرًا). أكرم: جزم بالأمر، وعمرًا: مفعول به. والفاعل مضمّر في أكرم، وكأنّه قال: (أَكْرَمْ أَنْتَ عَمْرًا). ومثله: (افْعَلْ خَيْرًا)، (اسْمَعْ كَلَامَ زَيْدٍ).

فإذا أمرت غائباً قلت: (لِيَقُمْ زَيْدٌ). ليقم: جزم بلام الأمر، وزيدٌ: فاعل، ومثله: (لِيَنْطَلِقْ أَبُوكَ). (لِيُسْرِجْ غُلَامُكَ الدَّابَّةَ). ليسرج: جزم بلام الأمر، غلامُك: فاعل، والدّابة: مفعول بها. (14)»

وهكذا يواصل الزبيدي عرض الحكم بالتمثيل للتّهي، ذاكراً أمثلةً عديدةً مع الإعراب المبسّط لها، فيقول: « فإذا نهيّ أدخلت (لا) قبل الفعل، فقلت: (لا تضرب أخاك). لا: حرف نهي. وتضرب: جزم بالتّهي. وأخاك: مفعول به. والفاعل مضمّر في (تضرب). كأنّك قلت: (لا تضرب أنت أخاك). ومثله: (لا تُكَلِّمْ أَحَدًا). (لا تقم إلى زيد). فإذا كان المنهيّ غائباً قلت: (لا يقم زيد).

لا: حرف نهي. يقم: جزم بالتّهي. وزيدٌ: فاعل. ومثله: (لا يتكلّم عمرو)، و(لا يركب زيدُ الفرس).

لا: حرف نهي. ويركب: جزم بالتّهي. وزيدٌ: فاعل. والفرس: مفعول به. ومثله: لا يخرج أخوك إلى القوم. (15)»

وينتقل من الفعل الصّحيح في الأمر والتّهي إلى المعتلّ الآخر، فيقول: « وتقول في الأفعال المعتلّات الأواخر: (أَقْضِ بِالْحَقِّ). إقْضِ: جزم بالأمر. وجزمه بطرح (الياء) من (تقضي). بالحقِّ: خفضٌ بالياء الزائدة.

ومثله: (ارم عن القوم). (انته عن الرجل). جزمت (ارم)، و(انته)، وجزمه بطرح (الياء) من (يرمي)، و(ينتهي)، وكذلك: (ادعُ زيدًا). أدعُ: جزم بالأمر. وزيدًا: مفعول به. والفاعل مضمر في (يدعو)، كأنت قلت: (ادعُ أنت زيدًا).

ومثله: (أَمْحُ الكتاب). امحُ: جزم بالأمر، وجزمه بطرح (الواو) من (يمحو). والكتاب: مفعول به.

(لا تسع إلى الشّر). تسع: جزم بالتّهي، وجزمه بطرح (الألف) من (يسعى). ومثله: (لا تخشَ عبدَ الله).⁽¹⁶⁾

ثمّ انتقل إلى الأفعال المسندة إلى ضمير الاثنين، وضمير الجماعة الذكور، وضمير المفردة المؤنثة، وضمير جماعة النّساء عارضًا في كلّ حال جملةً من الأمثلة البسيطة مع بيان حكم الفعل في كلّ حال، ومبيّنًا الفاعل فيها، يقول: « وتقول للاثنين: (اسمعا كلام زيد). اسمعا: جزم بالأمر، وجزمه بطرح (النون) من (تسمعان)، وكلام: مفعول به. وزيد: مضاف إليه. والألف في (اسمعا) ضمير الفاعلين الاثنين. ومثله: اخرجنا إلينا. تكلمنا معنا.

وللجميع: (أكرموا زيدًا). أكرموا: جزم بالأمر، وجزمه بطرح (النون) من (تكرمون)، و(الواو) في (تكرمون) ضمير الفاعلين، وزيدًا: مفعول به. ومثله: (أحسنوا إلى زيد).

وتقول للمرأة: (اضري عمراً). اضري: جزم بالأمر، وجزمه بطرح (النون) من (تضربين)، و(الياء) علامة تأنيث، وفي (اضري) ضمير الفاعلة كأنّته قال: (اضري أنت عمراً). ومثله: (اخرجني إلينا). (اسمعي منّا). (قومي إلى مكانك). (لا تخرجي عن منزلك).

أمّا فعل جماعة النّساء فعلى حال واحدة في الرّفْع والنّصب والجزم، كقولك: (هنّ يضربن)، (يَقْمُنن)، و(لم يضربن)، و(لم يَقْمُنن)، وفي الأمر: (اسمغن)، و(اخرجن)، و(قْمُنن).⁽¹⁷⁾

ويختتم الباب ببيان حركة آخر الفعل الساكن إذا لقيه ساكنٌ آخر فيقول: « فإذا لقي المجزوم حرفًا ساكنًا جررت الفعل؛ لئلا يجتمع ساكنان. تقول: (اضرب الرجل)، كسرت (الباء)

من (اضرب) لسكونها وسكون (الراء) الأولى من (الرجل)، وكذلك: (قل الحق)، و(لا تسمع المحال)، و(أكرم ابنك)، و(أذكر اسم الله).»⁽¹⁸⁾

3- سمات الأمثلة في كتاب الواضح:

إنّ المثال التحويّ وحتى يحقق الغاية منه وهي إيضاح القاعدة، وسهولة فهمها لدى المتعلّم لا بدّ أن تتوفر فيه جملة من الخصائص أهمّها:

3-11: الإيجاز والاختصار:

لعلّه قد ظهر لك من خلال ما قدّمنا من أمثلة في باب الأمر والنهي أن الأمثلة التي اعتمدها مختصرة، موجزة، وذلك حتى يتسنى للمتعلّم استيعاب المثال والقاعدة في نفس الوقت، فيدرك موطن التمثيل، ويسهل عليه معرفة حكم كلّ لفظ وموقعه الإعرابي في التركيب.

وهذا يدلّ على أنّ الزبيديّ كان يدرك تمام الإدراك وهو يضع كتابه أنّه كتاب تعليميّ موجّه للمبتدئين في علم النحو، لذلك حرص كلّ الحرص على أن تكون أمثلته سهلةً بسيطةً، قصيرةً تميّز بالإيجاز والاختصار، لا تحتاج من المتعلّم جهداً لإدراك المعنى العام للتركيب، كما لا يحتاج إلى البحث عن معنى لفظة من ألفاظ التركيب، وإذا تأملنا الأمثلة في باب الأمر والنهي مثلاً فإنّها في أغلبها تتراوح بين لفظين وثلاثة ألفاظ في المثال الواحد (تكلم، اضرب زيداً، لا تضرب أخاك، لا يركب زيدُ الفرس).

3-2: المرونة:

ونعني بها قدرة التحويّ على التّحكم بهذه الأمثلة، وتأليفها على النحو الذي يخدم الفكرة، أو القاعدة التي يريد إيضاحها، وتبianaها للمتعلّم، ومن ذلك قدرة المثال على مطابقة القاعدة، أو الحكم الجزئي للقاعدة، ففي باب الأمر مثلاً يختلف إعراب فعل الأمر أو النهي على حسب نوع الفعل (صحيح الآخر، معتل الآخر، ما كان من الأفعال الخمسة، المتصل بنون النسوة)، فلا يغفل الزبيديّ نوعاً منها بل يمثّل لهذه الأنواع جميعاً بأمثلة متنوّعة؛ ليتعرّف المتعلّم على علامة إعراب كلّ فعل من هذه الأفعال.

3-3: كثرة الأمثلة على الحكم الواحد وتنوّعها:

مّا يميّز به الزبيديّ في تمثيلاته هو إكثاره من الأمثلة وتنوّعها في الحكم الواحد، أو في إيضاح قاعدة نحويّة واحدة، ففي باب الأمر والنهي وحده كان عدد الأمثلة التي ساقها سبعة

وأربعين (47) مثالا، يورد للحكم الواحد المندرج تحت قاعدة من القواعد أمثلة عديدة، فلا يكتفي بالمثال الواحد في الحكم، بل يكثر من التمثيل ترسيخًا للحكم أو القاعدة في ذهن المتعلم، وينوّع هذه الأمثلة بين فعل لازم (انطلق)، وآخر متعدّ بنفسه (اضرب زيداً)، وثالث متعدّ بالحرف (لا تخرجي عن منزلك).

ولا يفوته أن ينوّع في الفاعل أو المفعول، فتارةً يكون ضميراً ظاهراً أو مستتراً، وأخرى اسماً ظاهراً مفرداً، ومرةً مضافاً، أو اسماً من الأسماء الخمسة، وهكذا، وهي لا شك طريقة تؤتي ثمارها في تحصيل المتعلم ما يتعلّمه، فكثرة التدريب، وتنوّع الأمثلة يمكّن المتعلم من ضبط القاعدة وفهمها، وهذا التّوّع يبعد المتعلم عن النمط الواحد الذي يجعل المتعلم يحسّ بجفاف المادة والمثال، و(يتيح فرصةً متعلّم لتدوّق التّركيب، ويساعد على تكوين الحسّ اللّغويّ).⁽¹⁹⁾

3-4: الإكثار من إعراب الأمثلة إعراباً مجملاً مع الشّرح السّهل البسيط:

ذكرنا أنّ الزّبيدي لا يكتفي بالمثال والمثاليين ليرز حكماً ما أو قاعدةً من القواعد، بل يكثر من التّمثيل، وهو وفي كلّ ذلك لا ينسى إعراب أغلب الأمثلة التي يقدّمها ليتدرّب المتعلم على الإعراب، وفي ذلك مراجعة لما سبق معرفته في الأبواب السابقة، وهي طريقة مثمرة، فكثرة التدريب والإعراب تيسّر على المتعلم معرفة الإعراب، وتذهب في الوقت ذاته هيئته، وصعوبته من أذهانهم، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة جداً، نكتفي من ذلك بجزء من الباب الذي جعلناه محلاً للدراسة وهو باب الامر والتّهي: «ومثله: (أمّح الكتاب). امح: جزم بالامر، وجزمه بطرح (الواو) من (محو). والكتاب: مفعول به. لا تسع إلى الشّر. تسع: جزم بالتّهي، وجزمه بطرح (الألف) من (يسعى).»⁽²⁰⁾

وأحياناً يصاحب الإعراب شرحٌ للحكم بطريقة سهلة بسيطة ميسّرة، تراعي مستوى المتعلم، فلا يلجأ إلى تعليل الحكم، أو بيانه باستعمال مصطلحات قد يحتاج المتعلم إلى جهد ذهني لفهمها، بل يقدّم كلّ ذلك بوضوح، يوصل الحكم إلى ذهن المتعلم دون استئذان، فانظر إليه وهو يشرح إعراب الفعل المتّصل بضمير المتكلّم، يقول: «فإن أخبرت عن نفسك أنّك فعلت فعلاً، فأسكن آخر الفعل، وأدخل كناية المتكلّم وهي تاء مضمومة لازقة بالفعل، يقول: (خرجت)، خرج: فعل ماضٍ، والتّاء الفاعلة، وكذلك: (سمعت)، و(انطلقت)، و(تكلّمت)، فإن خاطبت مذكراً فتحت التّاء، فقلت: (ضربت). ضرب: فعل ماضٍ، والتّاء فاعلة، وهي تاء المخاطب المذكّر. وكذلك: (خرجت)، و(تكلّمت)، و(انطلقت).

فإن خاطبت مؤنثا كسرت التاء، فقلت للمرأة: (خرجت)، و(سمعت)، و(انطلقت)، و(تكلمت)، فافهم تصب إن شاء الله. (21)

3-5: استعماله ضمير المخاطب كثيرا في أمثله:

وذلك حتى يجعل المتعلم حاضر الذهن، وكأنه مخاطب من معلمه، فيزيده ذلك انتباهًا، كما لا يغفل أن يوجه الخطاب قبل ذكر المثال تنبيهًا له، فيقول في باب أقسام الكلم: «فلاسم قولك... والفعل قولك...» (22)، ويقول في باب الأفعال التي لا تتعدى فاعلها إلى مفعول: «إذا أخبرت عن شيء أنه فعل فعلاً ما، وقدّمت فعله، فارفع ذلك الشيء...» (23)، وهذا أسلوبه في غالب تمثيلاتِه، يجعل المتعلم مخاطبًا بالمثال استحضارًا لذهنه، وتركيزه، وهكذا يشارك المعلم متعلميه في العملية التعليمية، ويتعد بذلك عن أسلوب التلقين الجاف الذي يجعل من المعلم الفاعل الوحيد في العملية التعليمية.

3-6: أمثلة مختارة لتؤدي رسالة:

يختار الزبيدي أمثله في الغالب بعناية، فباستثناء الأمثلة التي تتكرر كثيرًا في كتب النحو (زيد، وعمرو)، يقدم لنا الزبيدي أمثلة أخرى لها قيمة في حياة المتعلم الاجتماعية، وقد زاده حرصًا على اختيار هذه الأمثلة عمله مؤدبًا لولد المستنصر، وكون العالم مؤدبًا يعني أنه يقدم رسالة هي من أنبل الرسائل (التربية والتعليم)، وهو ما ينبغي أن يكون عليه كل معلم وأستاذ، أن يكون مؤدبًا قبل أن يكون معلمًا، وهذا يقتضي منه أن يكون قدوةً، ولهذا كان بعض السلف يقولون: «كنّا نتعلم الأدب قبل أن نتعلم العلم»، وهو ما تكاد مدرستنا تخلو منه إلا من رحمه الله.

4- أهم القيم التي تحملها أمثلة الزبيدي:

1-4: القيم الأخلاقية: فقد كان الزبيدي يختار من الأمثلة ما يمثل رسائل في الأخلاق للمتعلم، ويجد المعلم من خلالها السبيل إلى التنبيه على هذه الأخلاق حذاً إن كانت حسنة، وتنفيراً إذا كانت سيئة، والأمثلة في الكتاب كثيرة سأقتصر منها على بعضها: (قل الحق)، (أذكر اسم الله)، (لا تسمع الحبال)، (أكرم أبناك)، (لا تسع إلى الشر)، (اقض بالحق).

فهذه أمثلة عديدة في باب واحد من أبواب الكتاب تحمل قيماً أخلاقية رفيعة، وهي أيضاً تتناسب مع مكانة المتعلم، فانظر إلى الزبيدي وهو يعلم ابن الحاكم كيف يختار أمثلة ترشده إلى قول الحق، والقضاء بالعدل، وعدم الظلم، وأن يكون ذاكرًا لله تعالى، كريماً، وينهاه عن السوء،

عن فعل الشر أو السعي إليه، وعن سماع المحال ويدخل فيه الكذب والتّهمة وكلّ باطل لا يجوز سماعه.

4-2: القيم الاجتماعيّة:

إنّ «التّحاة هم أبناء بيئتهم، فلم يكونوا بمنأى عن مجريات العصر، وإنّما أخذوا على عاتقهم مهمّة تصوير هذه المجريات والوقائع الاجتماعيّة التي تتقلب في عصرهم وتحدث داخل بيئتهم، فقد امتثلوا لمعطيات الوقائع الاجتماعيّة واستنطقوها على نحو فاعلٍ في تأسيس أصولهم التّحويّة، وكان لاندماجهم بمجتمعاتهم، وتأثّرهم بالمجريات السّائدة في عصورهم أثر فاعل في اختيارهم الأمثلة التي تسير وفق العرف العام عندهم.» (24)

لقد كان المثال التّحويّ عند المتقدّمين صورة تعكس الحياة الاجتماعيّة التي يحياها التّحويّ في مجتمعه، بالإضافة إلى كونه وسيلة إيضاح للقاعدة التّحويّة، وقد تجلّت هذه الصّورة من خلال الألفاظ المعبّرة عن هذه البيئة، والتي كان التّحويّ يختارها في أمثله، ومن أمثلة ذلك: (لِيسرِج غلامُك الدّابة)، (ولا يركبُ زيدُ الفرس)، ففي هذين المثالين نجد جملة من الألفاظ التي تحيل إلى الحياة الاجتماعيّة السّائدة آنذاك: (يسرّج - الغلام - الدّابة - الفرس)، وهذا يشير بوضوح إلى أنّ المتقدّمين كانوا يراعون مناسبة الأمثلة والألفاظ لعصرهم وبيئتهم، وهو ما تدعو إليه المناهج التّعليميّة الحديثة من ضرورة أن تواكب النّصوص عصر المتعلّم، وهذا الذي ينبغي الحرص عليه دون أن تغفل الجانب الأخلاقيّ الذي نسعى لغرسه في قلب المتعلّم، لأنّ مسايرة العصر، وعالم التّكنولوجيا يمثّل عالم المادّيات، وهو جزء من عالم الحياة، وجزؤه الآخر هو الرّوح، فكما يسعى التّعليم إلى جعل المتعلّم مسايرًا لواقعه الذي يعيش فيه في جانبه المادّي، عليه أن لا يغفل جانبه الرّوحيّ المتمثّل في غرس الأخلاق الحسنة - ومن جملتها حبّ الوطن، والسّعي في رقيّه - وتنفيذه من الرّذائل، ولا يكون ذلك في ظلّ المقاربة النّصّيّة إلّا باختيار نصوص تحقّق للمتعلّم معرفته بواقعه، وأخرى تغرس فيه القيم الرّوحيّة.

فإذا جننا لننقد ما قدّمه الرّبيديّ من أمثلة، فيكون أوّل ما ينبغي التّخلّص منه في عصرنا تلك الأمثلة الجافّة المتكرّرة تكرّراً أوصلها إلى حدّ الابتذال في عصور متقدّمة فضلاً عن عصرنا، أمثلة (زيد وعمرو)، وما كان منها تلائم بيئة هي غير بيئتنا، فالمتقدّمون لهم عذرهم فيما اختاروه في أمثلتهم، فلعلّهم اختاروا (زيدا وعمرا) لحقّتهما من بين الأسماء، واختاروا أمثلة أخرى تواكب حياتهم وبيئتهم، وليس علينا أن نردّد ما ذكره، ونبقى في دائرة (زيد وعمرو)، وفي دائرة الخيمة، والغلام، والفرس)، فلعلّ عصره، ولكلّ مفردات يكثر استعمالها في بيئته.

والذي لا ينبغي إغفاله، ولا التغاضي عنه ونحن نصوغ الأمثلة أو نضع النصوص التي تكون منطلقاً لنشاطات اللغة هو أن تكون هذه النصوص والأمثلة هادفة، تحقّق رسالة ذات أبعاد دينيّة واجتماعيّة وثقافيّة، تربط المتعلّم بدينه، ووطنه، وهويّته، لنغرس جيلاً يحبّ الدّين والوطن، والتّاريخ، ويسعى لجعل هذا الوطن يزواج بين الأصالة والمعاصرة.

5- خاتمة:

كانت هذه أبرز سمات التّمثيل عند الزّبيديّ، وهي في غالبها موجودة في كتب المتّقدين التّعليميّة ككتاب الجمل للزجاجيّ، واللّمع لابن جنّي وغيرها مع تفاوت بينها في يسر العبارة، وكثرة التّمثيل والابتعاد عن الشّواهد والعلل والخلاف التّحويّ، ولا شكّ أن كتاب الواضح للزّبيديّ يمثل أنموذجاً صالحاً لأنّ يحتذى في تدريس المتعلّمين في مراحلهم الأولى - أعني المرحلة الابتدائيّة- لأنّ المتعلّم في هذه المرحلة لا يمكنه أن ينطلق من النصّ ليستخرج منه الأمثلة، فتكون الطريقة القديمة وهي تقديم أمثلة بسيطة مختصرة، تراعي مستواه وبيئته وعصره الذي يعيش فيه سبيلاً لفهم القواعد اللّغويّة المقرّرة، ويكون منهج الزّبيديّ في تقريب القواعد عن طريق الإكثار من الأمثلة، وشرحها بالطريقة المبسّطة التي سلكها دافعاً لتمكين المتعلّم من فهم ما يتلقّاه من قواعد، وأضُمّ صوتي لصوت نهاد الموسى الذي يقول: «...» وعندي أنّ الجمل والواضح يصلح كلّ منها - حين تنهيأ له نشرة علميّة صحيحة محقّقة - أن يكون الأصل التّحويّ الذي يبدأ به طلبة قسم اللغة العربيّة في أوّل درسه للّحو، وأوّل عهدهم بنصوصه الأولى.⁽²⁵⁾ ، هذا مع ضرورة تغيير تلك الأمثلة التّمطيّة بأخرى تشدّ المتعلّم، وتواكب عصره وميوله.

6- الهوامش

- (1) - محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى (1996م): 1002/1.
- (2) - المرجع السابق: 1447/2.
- (3) - محمد بن عبد الله الزركشي، حليّ الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (مخطوط)، 4/ب، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة شهيد علي باشا (المكتبة السليمانية)، بتركيا، رقم: 2222.
- (4) - كشاف اصطلاحات الفنون: 1447/2.

- (5) - ينظر: سالم شرابي، قواعد أصول الاستدلال والاعتراض النحويين وتطبيقاتها في تقرير الأحكام النحويّة، (أطروحة دكتوراه)، قسم اللغة العربيّة، المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة - الجزائر العاصمة، السّنة الجامعيّة: 2017-2018م، ص: 53 وما بعدها.
- (6) - ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى (1417 هـ - 1997م): 1/133، 1/221، 2/217، 3/124، وكشاف اصطلاحات الفنون: 2/1447.
- (7) - امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية: (1425 هـ - 2004 م)، ص: 139.
- (8) - المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.
- (9) - ينظر: موفق الدين بن يعيش الأسدي الموصلي، شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى (1422 هـ - 2001 م): 1/210.
- (10) - ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، (1983م)، 4/66.
- (11) - عبد الكريم خليفة، تيسير العربيّة بين القديم والحديث، منشورات مجّمع اللغة العربيّة الأردني، عمان، الأردن، الطبعة الأولى (1407هـ - 1986م)، ص 53.
- (12) - نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وآثاره في اللغة والنحو، مطبعة الآداب، بغداد، الطبعة الأولى (1975م)، ص 162.
- (13) - أبو بكر الزبيدي الإشبيليّ النحويّ، كتاب الواضح، تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الثانية (2011م)، ص: 115-116.
- (14) - المصدر نفسه، ص: 85-86.
- (15) - المصدر نفسه، ص: 86.
- (16) - المصدر نفسه، ص: 86-87.
- (17) - المصدر نفسه، ص: 87.
- (18) - المصدر نفسه، ص: 87-88.
- (19) - محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في كتب التراث العربيّ، منشأة المعارف، الإسكندريّة، مصر، ط.د. ت، ص: 66.

- (20) - كتاب الواضح، ص: 87.
- (21) - المصدر نفسه، ص: 52.
- (22) - المصدر نفسه، ص: 47.
- (23) - المصدر نفسه، ص: 50.
- (24) - محمد ناجي حسين الدراغمة، الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة التّحاة وشواهدهم (رسالة ماجستير)، إعداد: قسم اللغة العربيّة، كليّة الدراسات العليا، جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين، السنة الجامعيّة: 2012م، ص: 20.
- (25) - ينظر: هيثم حماد إحمود الثوابية، أساليب القدماء في تيسير النحو العربيّ - دراسة وصفية تحليليّة - (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربيّة، كليّة الدراسات العليا، الجامعة الأردنيّة، السنة الجامعيّة: 2007م، ص: 40.

7- قائمة المراجع:

7- 1: المؤلفات:

- ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، (1983م).
- أبو بكر الزبيدي الإشبيليّ النحويّ، كتاب الواضح، تحقيق: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الثانية (2011م).
- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى (1417 هـ - 1997م).
- امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية: (1425 هـ - 2004 م).
- عبد الكريم خليفة، تيسير العربيّة بين القديم والحديث، منشورات مجّمع اللغة العربيّة الأردني، عمان، الأردن، الطبعة الأولى (1407هـ - 1986م).
- محمد إبراهيم عبادة، النحو التّعليمي في كتب التراث العربيّ، منشأة المعارف، الإسكندريّة، مصر، ط. د. ت.
- محمد بن عبد الله الزركشي، حليّ الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (مخطوط)، 4/ب، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة شهيد علي باشا (المكتبة السليمانية)، بتركيا، رقم: 2222.

- محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي،
كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت،
الطبعة: الأولى (1996م).

- موفق الدين بن يعيش الأسدي الموصلي، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب،
دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى (1422 هـ - 2001 م).

- نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي وآثاره في اللغة والنحو، مطبعة الآداب، بغداد،
الطبعة الأولى (1975م).

7- 2 : الرسائل العلمية:

- سالم شرابي، قواعد أصول الاستدلال والاعتراض النحويين وتطبيقاتها في تقرير
الأحكام التحويلية، (أطروحة دكتوراه)، قسم اللغة العربية، المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة -
الجزائر العاصمة، السنة الجامعية: 2017-2018م.

- محمد ناجي حسين الدراغمة، الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم
(رسالة ماجستير)، إعداد: قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،
نابلس، فلسطين، السنة الجامعية: 2012م.

- هيثم حماد إحمود الثوابية، أساليب القدماء في تيسير النحو العربي - دراسة وصفية
تحليلية - (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة
الجامعية: 2007م.